

# الحكومة تحبس معاشات كبار السن خلف السيستم ❏ تأخير الصرف بحرم مرضى من العلاج ويلاحق 11 مليون مستفيد



الأحد 14 يونيو 2026 10:20 م

فضحت أزمة تعطل منظومة التأمينات الاجتماعية في مصر، منذ ديسمبر الماضي، تأخر صرف مستحقات مستفيدين جدد من المعاشات، وتعطل خدمات علاجية وتأمينية تمس نحو 11 مليون مستفيد، مع تصاعد المطالب بصرف تعويضات قانونية ❏

وتحول الخلل الفني إلى أزمة معيشية مباشرة، لأن الحكومة أطلقت نظاما إلكترونيا غير مستقر من دون بديل آمن، فدفع كبار السن والمرضى وأسرهـم ثمن التعطل من الطعام والدواء والاقتراض والعمل الشاق ❏

وتؤكد الوقائع المتداولة داخل ملف المعاشات أن المشكلة لم تعد مرتبطة بتأخير إداري محدود، بل امتدت إلى حرمان مواطنين من دفاتر التأمين الصحي، وتعطيل مستحقات أسر تنتظر دخلا شهريا لا تملك غيره ❏

وبينما تبرر الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي الأزمة بصعوبة التحول الرقمي وضحامة البيانات، تكشف الشكاوى أن إطلاق المنظومة قبل ضمان استقرارها حوّل التطوير إلى عبء إضافي على أصحاب الحقوق ❏

## منظومة غير جاهزة عطلت حقا شهريا لا يحتمل الانتظار

بدأت الأزمة مع تطبيق النظام الإلكتروني الجديد داخل هيئة التأمينات، بعدما تعطلت إجراءات صرف مستحقات مالية لمستفيدين جدد منذ ديسمبر الماضي، وفق تصريحات النائب أحمد السنجدي بشأن شكاوى المواطنين المتراكمة ❏

وتفاقت الأزمة لأن الهيئة لم تشغل النظام الجديد بالتوازي مع النظام القديم خلال فترة اختبار كافية، وهو ما أثار سؤالا مباشرا حول الجهة التي قررت إطلاق منظومة تمس قوت المواطنين قبل اكتمال جاهزيتها ❏

وأعلنت الهيئة في أبريل 2026 أنها أطلقت منظومة التحول الرقمي اعتبارا من 24 فبراير 2026، بعد اختبارات وتدريب وتشغيل تجريبي تدريجي، لكنها أقرت بوجود بقاء في أداء بعض الخدمات ❏

لكن نفي الهيئة وجود أعطال كاملة لم يهـ الأزمـة، لأن المواطنين لا يقيسون الخدمة باللغة الفنية، بل يقيسونها بقدرتهم على صرف معاش أو استخراج مستند أو إنهاء علاج في موعده ❏

وتكشف شكاوى أصحاب المعاشات أن كلمة "بطء" لا تصف حجم الضرر، لأن التأخير في معاش جديد يعني توقف دخل أسرة كاملة، وتأخير استخراج مستند تأميني يعني توقف علاج أو عمل أو تسوية مستحقة ❏

وفي هذا المحور، يضع الباحث الاقتصادي إلهامي الميرغني الأزمة داخل إطار أوسع، إذ يرى أن العامل يسدد اشتراكاته لسنوات طويلة حتى يضمن دخلا مناسباً عند التقاعد، لا وعدا معلقا على عطل إداري ❏

وتكسب قراءة الميرغني أهمية إضافية لأن بياناته تشير إلى أن 78% من أصحاب معاشات الحكومة والمستفيدين تقل معاشاتهم عن 3000 جنيه شهريا، بما يجعل أي تأخير ضربة قاسية لدخل هش أصلا ❏

وبذلك، لا تبدو الأزمة مجرد تعثر في تحديث إداري، بل خلا في إدارة حق مالي مؤجل دفع أصحابه اشتراكاته خلال أعوام العمل، ثم وجدوا الدولة تطلب منهم انتظار استقرار النظام الإلكتروني

### مرضى وكبار سن يدفعون ثمن التعطل من الدواء والديون

امتدت تداعيات الأزمة إلى الرعاية الصحية، بعدما عجز مئات المواطنين عن استخراج دفاتر التأمين الصحي، وفق تصريحات السنجدي، فاضطر مرضى فشل كلوي وأمراض مزمنة إلى العلاج على نفقتهم الخاصة عبر الاستدانة

وتكشف هذه الوقائع أن المعاش لا ينفصل عن العلاج، لأن توقف إجراء تأميني واحد يحرم المريض من حق صحي، ويجبر الأسرة على تدبير أموال عاجلة في سوق دواء مرتفع الأسعار

كما طالت الأزمة أصحاب الأعمال ومقاولي الإنشاءات، بعدما تعطلت إجراءات استخراج المستخرجات التأمينية وتسوية المديونيات، وهو ما نقل آثار الخلل من أصحاب المعاشات إلى شركات ومصالح مرتبطة بالتعامل اليومي مع الهيئة

وبسبب هذا التشابك، أصبحت المنظومة المتعثرة نقطة تعطيل واسعة، لأنها تمس المواطن عند الخروج على المعاش، وتمس المريض عند طلب العلاج، وتمس صاحب العمل عند إنهاء مستندات ضرورية لاستمرار النشاط

وتحدث فريدي البياضي عن أن أصحاب المعاشات يقترب عددهم من 11 مليون مواطن، وانتقد تكرار الأزمة رغم وعود حلها، متسائلا عن قدرة الناس على الأكل والشرب حتى يعمل النظام

وفي السياق نفسه، وصفت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أوضاع أصحاب المعاشات بأنها مرتبطة بتآكل القوة الشرائية، وأكدت أن زيادات المعاشات لا تعوض آثار التضخم المتكرر على الدخل الثابت

وتخدم هذه القراءة موقف الباحثة الاقتصادية سلمى حسين، التي ربطت سابقا ملف أموال المعاشات بطريقة عرض الموازنة وسداد مديونيات التأمينات، بما يفتح سؤالاً عن إدارة المال العام المخصص للحماية الاجتماعية

ومن هذه الزاوية، لا يمكن فصل أزمة التأخير عن أزمات التضخم والدخل الثابت، لأن معاشا ضعيفا يتأخر شهورا يصبح عبئا مزدوجا، ومعاشا لا يلاحق الأسعار يفقد وظيفته كحد أدنى للأمان

ولذلك، يصبح تعطل الصرف أخطر من خلل إداري عابر، لأنه يضع صاحب المعاش بين خيارين قاسيين، إما الاستدانة للعلاج والمعيشة، أو العودة إلى عمل شاق لا يناسب سنه وصحته

### التعويضات الغائبة تكشف مسؤولية الحكومة لا أعطال الأجهزة

تنص المادة 130 من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 148 لسنة 2019، بحسب ما استند إليه السنجدي، على التزام الهيئة بصرف المستحقات خلال 4 أسابيع، مع أحقية المتضررين في التعويض عند التأخير

ويجعل هذا النص القانوني أزمة المعاشات أكبر من بيان اعتذار أو وعد تقني، لأن القانون لا يعفي الجهة المسؤولة من التعويض إذا تسببت إجراءاتها في تعطيل مستحقات مواطنين لأشهر

كما يطرح مقترح الصرف اليدوي المؤقت عبر حسابات الهيئة في البنوك المصرية سؤالاً إضافيا، لأن وجود بديل ممكن يعني أن ترك المواطنين ينتظرون استقرار المنظومة لم يكن خيارا إنسانيا ولا إداريا رشيدا

وتصبح مسؤولية الحكومة أوضح عندما تعلن أنها ضخت ملايين الجنيهات لتحسين الخدمات، ثم تصل النتيجة إلى تعطل الصرف والعلاج والمستندات، بما يجعل كفاءة الإنفاق العام جزءا من الأزمة لا هامشا جانبيا

وفي هذا المحور، تفيد قراءة منى عزت، المدافعة عن حقوق العمل، بأن ضعف الأجور والتأمينات لا يتوقف أثره عند سنوات العمل، بل يمتد إلى معاشات أقل وعدالة اجتماعية أكثر هشاشة عند التقاعد

وتدعم هذه الرؤية جوهر الأزمة الحالية، لأن التأمين الاجتماعي يمثل نتيجة عمر كامل من العمل، وأي عطل في صرفه أو نقص في قيمته يحول التقاعد من حق مستقر إلى معاناة يومية

من ناحية أخرى، كشفت طلبات الإحاطة المتعددة أن الأزمة لم تضرب محافظة واحدة أو فئة محدودة، بل شملت تعطل خدمات تأمينية ونقص ماكينات صرف آلي في قرى، وزادت كلفة الوصول إلى المستحقات

ورغم أن لجنة القوى العاملة أوجت مناقشة الملف بسبب غياب رئيس الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية اللواء جمال عوض لظروف صحية، فإن أصل المشكلة يظل في إطلاق نظام يمس ملايين الناس بلا شبكة أمان كافية

ويتعامل أصحاب المعاشات مع الأزمة باعتبارها حقا محبوسا لا خدمة مؤجلة، لأن الدولة لا تمنحهم منحة طارئة، بل تصرف أموالا مستحقة بعد سنوات اشتراك وعمل وخدمة داخل قطاعات مختلفة

وعلى هذا الأساس، يصبح طلب التعويض خطوة ضرورية لا تصعيدا سياسيا، لأن المتضرر الذي دفع دواءه بالدين أو عاد إلى عمل شاق أو عطل مصلحة أسرته يحتاج جبرا ماديا لا اعتذارا □

وتكشف الأزمة أيضا أن التحول الرقمي من دون اختبار حقيقي وبدائل تشغيل فورية يتحول إلى نسخة جديدة من البيروقراطية، لكنها أسرع في تعطيل الناس وأصعب في تحديد المسؤول عن الضرر □

وفي النهاية، لا تختصر أزمة المعاشات في نظام إلكتروني تعثر، بل تكشف طريقة إدارة حكومية تضع التجربة فوق حق المواطن، ثم تطلب من كبار السن والمرضى انتظار حل فني لا يملكون كلفته □

وتبقى الخلاصة أن الحكومة مطالبة بصرف المتأخرات فورا، وتعويض المتضررين، وتشغيل مسار يدوي مؤقت، وإعلان مسؤولية إطلاق النظام قبل جاهزيته، لأن معاش الشهر لا يحتمل وعودا مؤجلة ولا بيانات تهدئة □